الأنباء
الخميس 29 اكتوبر 2015

كشف عن وجود 39 ألف ترخيص بحمل السلاح واستصدار 23 إذناً نيابياً للتفتيش في الطرقات العامة و47 إذناً لتفتيش منازل

الزعبي لـ«الأنباء»: دهم الجواخير والمزارع والإسطبلات بحثاً عن الأسلحة بداية من منتصف نوفمبر.. واجتماعات تنسيقية مع النيابة وهيئة الزراعة

أميرزكي

أعلن مدير عام الإدارة العامة لمباحث السلاح اللواء فراج الزعبي عن تدشين المرحلة الثالثة من حملة جمع السلاح والتي تتضمن تنفيذ حملات موسعة على الجواخير والمزارع واسطبلات الماشية منتصف نوفمبر المقبل، مشيرا الى ان القطاع سيبدأ في غضون الاسبوع المقبل عقد اجتماعات مع النيابة العامة للتنسيق بشأن الأذونات النيابية وعقد اجتماع مع الهيئة العامة للزراعة، بالاضافة الى عدد من أجهزة الداخلية للاستعانة بها في تنفيذ تلك الحملات ومن بينها الأمن العام والنجدة والمرور والقوات الخاصة.

57 قضية

وتطرق اللواء الزعبي في تصريحات خاصة لـ«الأنباء» الى الجهود التي بذلتها وزارة الداخلية بتعليمات من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء عبدالحميد العوضي.

وقال اللواء الزعبي في هذا الخصوص: حتى الفترة الممتدة من نهاية مهلة تسليم الأسلحة أي منذ تاريخ 23 يونيو الماضي وحتى يوم أمس الأربعاء تمت احالة 57 قضية من قبل الادارة العامة لمباحث السلاح الى النيابة العامة وجميع هذه القضايا المحالة متعلقة بحيازة أسلحة والاتجار بها.

اللواء فراج الزعبي

إحالة 57 قضية و109 أشخاص بتهم الحيازة والاتجار وضبط 207 قطع

طن ذخيرة

وأضاف مدير عام الإدارة العامة لمباحث السلاح: على خلفية القضايا المحالة الى النيابة العامة فإن عدد الموقوفين والمتورطين في قضيتي الاتجار والحيازة والذين احيلوا ايضا بلغت اعدادهم 109 أشخاص أغلبهم مواطنون، مشيرا الى ان عدد قطع السلاح التي ضبطت على هامش القضايا بلغ 207 قطع سلاح وطنا من الذخيرة.

الأذونات النيابية

ولفت اللواء الزعبي الى ان عدد الأذونات النيابية التي حصل عليها قطاع مباحث السلاح وفق القانون «2015/6» بلغ 23 اذنا بتفتيش الشوارع العامة وتم استصدار 47 إذنا نيابيا لتفتيش منازل وبيوت، موضحا ان الاذونات الاخيرة صدرت وفق قانون الاجراءات الكويتي وليس «2015/6» المتعلق بالأسلحة والذي صدر قبل أشهر

مداهمات سبتمبر

واستطرد الزعبي بالقول انه خلال سبتمبر الماضي فقط تم تحويل 27 قضية من قبلنا الى النيابة العامة وعلى خلفية هذه القضايا تم تحويل 48 متهما، مؤكدا ان اجهزة البحث والتحري ماضية في اجراء تحرياتها بشأن حيازة اي اشخاص لأسلحة وذخائر ومتى توافرت معلومات يتم اتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل حفظ الأمن والاستقرار.

8660 قطعة سلاح مسلمة

وحول اجمالي الأسلحة التي حصدتها حملة جمع السلاح، قال اللواء الزعبي الاسلحة التي تسلمتها اجهزة الداخلية بلغت 8660 قطعة سلاح وهي من جميع الأنواع، مشيرا الى ان اكثر المحافظات تسليما للأسلحة هي العاصمة وتلتها حولي ويأتي في الترتيب الأخير محافظتا الجهراء والأحمدي.

39 ألف ترخيص حيازة

وحول اعداد الأشخاص المرخص لهم حمل سلاح، قال اللواء الزعبي في البداية لا بد من التأكيد على ان اجازة حمل رخصة سلاح لا يعني ان يقوم الحائز على الرخصة بحمل سلاحه والتجول به بزعم ان لديه ترخيصا.

وأضاف بشأن التراخيص التي منحتها الداخلية فقد بلغت حتى الآن نحو 39 ألف رخصة سلاح.

6400 رخصة في 3 أشهر

وردا على سؤال طرحته «الأنباء»، قال اللواء فراج الزعبي: بالنسبة للرخص التي أصدرتها الداخلية منذ نهاية مهلة جمع السلاح اي من تاريخ 22 يونيو وحتى الآن فقد بلغت 6400 رخصة.

وكشف اللواء الزعبي ان الادارة العامة لمباحث السلاح شكلت مؤخرا فريق عمل تكون له مهام معينة في المقام الأول، وتهتم بسحب الاسلحة من اشخاص حصلوا عليها وانتفت الاشتراطات او المواد القانونية التي تجيز لهم حملها، على سبيل المثال هناك اشخاص منحت لهم رخص سلاح وتوفوا وفي هذه الحالة يتم اخطار ذويهم بأن هناك رخصة وهناك قطعة سلاح يجب تسليمها وان القانون حدد قواعد لذلك، كما ان هناك اشخاصا منحوا رخص سلاح وسقطت عنهم شروط جوهرية في حيازة الرخصة مثل صدور حكم في قضية جنائية مرتبطة بحيازة سلاح، وفي هذه الحالة يتم سحب الترخيص.

ومراجعة الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية لمقابلة السجين الذي سقطت عنه اشتراطات الحيازة والطلب منه ان يسلم رخصة السلاح التي بحوزته وكذلك السلاح.

90 رخصة رشاش من أصل 800

وأعلن اللواء فراج الزعبي ان الوزارة وبتعليمات من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بدأت في سحب تراخيص حمل رشاشات سبق ومنحت لأشخاص في بداية التسعينيات مشيرا الى ان الوزارة منحت في هذه الفترة 800 رخصة وتم مؤخرا سحب 90 رخصة وهناك جهود لسحب البقية مشيرا الى ان اغلب التراخيص بحمل السلاح كانت لحيازة مسدسات وأسلحة رشاشة للصيد لأشخاص محددين تكون لهم علاقة برياضة الرماية.

إغلاق المحل

وأكد اللواء الزعبي ان الإدارة العامة لمباحث السلاح تقوم بشكل دوري بمراقبة محلات بيع السلاح للتأكد من التزامها بالقانون والشروط التي بموجبها منحت الترخيص، كاشفا النقاب عن ان وزارة الداخلية رفضت تجديد رخصة احد المحلات مؤخرا بعد اكتشاف عدم التزامه بالاشتراطات، وبذلك انخفضت اعداد المحلات التي يجوز لها بيع الاسلحة والذخائر والاتجار بها من 16 الى 15 محلا مؤكدا ان اي تجاوز لأي محل سيتم معه إلغاء الترخيص، لا سيما ان القانون يخول الوزارة هذا الحق.

المرحلتان الثالثة والرابعة

وحول المرحلة الأخيرة والمتعلقة بتفتيش مناطق سكنية او مجموعة منازل بعد استصدار اذن نيابي، قال اللواء الزعبي ان حملة جمع السلاح مرت بمرحلتين وهناك المرحلة الثالثة وسيبدأ العمل بها خلال اسبوعين منتصف الشهر المقبل، حيث كانت المرحلة الأولى عبارة عن فترة سماح وواكبتها حملة إعلامية تحث الأشخاص على تسليم ما بحوزتهم من أسلحة، ولبيان خطورة تواجد أسلحة، وارتبطت المرحلة الثانية بتفتيش شوارع عامة ولا تزال مستمرة، اما المرحلة الثالثة والتي تتعلق بتفتيش الجواخير والمزارع والاسطبلات وما شابه فهي مستمرة ايضا، وبالنسبة للمرحلة الرابعة فستكون ايضا مشمولة بالديمومة نظرا لأن قانون جمع السلاح لم يرتبط بفترة محددة.

وقال: ان المرحلة الرابعة لم يحدد لها موعد حتى الآن ولكنها لن تتأخر كثيرا، ولكن متى قامت الوزارة بالمرحلة الرابعة فإنها ستنفذها وفق ما نص عليه الدستور والقانون في الحفاظ على حرمة المنازل، وستكون هناك مشاركة من عناصر نسائية.

ومضى اللواء الزعبي بالقول: ان تأخر المرحلة الرابعة او البدء في تنفيذها خلال ايام او اسابيع لا يعني اننا لا نقوم بتحريات، ولدينا مصادر تجمع معلومات ومتى توافرت لدينا معلومات عن وجود أسلحة في منازل فاننا لا نتردد في الحصول على إذن نيابي واتخاذ ما يلزم نحو ضبط الأسلحة لحماية المجتمع وتحقيق السلام والأمن الاجتماعي.

سوالف أمنية

اللواء متقاعد حمد السريع
alsraeaa@gmail.com

التسديد عن المعسرين

يتحدث احد المواطنين عن تعرضه لحادثة ما زال يعاني منها ومن التبعات المترتبة عليها، هذا المواطن نسيبه اقترض قبل سنوات مضت من احد البنوك مبلغ ثلاثين ألف دينار، وطلب منه البنك توفير كفيل على القرض فتقدم هذا المواطن لكفالة نسيبه. والتزم المقترض بدفع الأقساط لأكثر من عام وبعدها تعرض لمشكلة في عمله فتم تسريحه وعجز عن الدفع فقام البنك فورا باستدعاء الكفيل وتحميله سداد بقيه القرض.

وأصبح هذا المواطن في وضع مادي صعب لأنه بالأساس كان ملتزما بسداد قسط شهري لحصوله على قرض سابق من البنك فأصبح يسدد قرضين.

حين تبرع الشيخ سالم العلي حفظه الله بمبلغ ثلاثين مليون دينار وأودعها في بيت الزكاة لتسديد الديون المتعثرة والصعبة عن المواطنين جزاه الله خيرا فإنها خففت عن الكثير وسددت عنهم القروض، بل الكثير منهم ليس عليه أي التزامات مالية تجاه البنوك والشركات، وكان من ضمنهم هذا المواطن.

بعض المواطنين راجعوا بنوكهم لتجديد قروضهم فاكتشفوا انهم مازالوا مقيدين بأمرين بسبب قرارات تعسفية من البنوك وهما:

- عدم رفع السفر عنهم لأن البنوك لم تقدم للجهات الحكومية ما يثبت أن المواطن سدد القرض.
- المواطن الذي سدد عنه قرضه لا يستطيع الاقتراض مرة أخرى لوجود غلق على معاملاته المالية.

لا نعلم اذا كان البنك المركزي يعلم بتلك القرارات أو لا يعلم لأننا في النهاية لدينا الثقة بأن البنك المركزي يقف ضد رغبات وطموحات المواطنين ويفرض شروطا تعجيزية وكأنهم أطفال وهو وصي عليهم وعلى سلوكياتهم وهو لن يبالي لو اتخذت البنوك أي إجراءات بحق المواطنين المقترضين أو من سددت عنهم قروضهم.

ولا يعلم المواطنون ماذا يفعلون، هل يلجأون الى مجلس الأمة أو الذهاب إلى القضاء لرفع الظلم عنهم بعد أن أغلقت كل السبل أمامهم؟

قنبلة «لعبة» تستنفر أمن الجهراء

إخماد حريق بمستودع الصباغ بالفحيحيل

هاني الظفيري ـ محمد الجلاهمة

ورد بلاغ إلى غرفة عمليات الإدارة العامة للإطفاء عصر امس عن نشوب حريق في مستودع أصباغ بمنطقة الفحيحيل. وعلى الفور توجهت فرقتا إطفاء مركزي الفحيحيل والمنقف إلى الحادث، وتبين أن الحريق بالدور الأرضي ومساحته 350 مترا مربعا. ولسرعة اشتعال الأصباغ امتدت إلى شقة بالدور الاول. وعلى الفور جرت عملية مكافحة النيران حتى تمت السيطرة عليها وإخمادها دون أي إصابات.

من جهة أخرى استنفر رجال أمن الجهراء مساء امس الأول بعد بلاغ من مواطن عن وجود قنبلة في حوش منزله الكائن بمنطقة سعد العبدالله. وعلى الفور توجه رجال الأمن والإطفاء واتضح ان القنبلة «لعبة» أطفال على شكل قنبلة.

وقال مصدر امني إن بلاغا ورد إلى غرفة عمليات الداخلية من مواطن في العقد الرابع من العمر يفيد بوجود قنبلة داخل منزله وعلى الفور توجه رجال الأمن وبالاقتراب من القنبلة تبين أنها غير حقيقية. وتم رفع تقرير بالواقعة.

تسور منزل لسرقة صقر

مجهول طارد فتاة بالعديلية ..وخليجي «فاصل».. في الواحة

هاني الظفيري ـ أحمد خميس

لم يكتف شخص كان يقود مركبته بمطاردة فتاة عند دوار العديلية، بل قام بالاصطدام بسيارتها من الخلف، الأمر الذي دفعها إلى الاستنجاد بعمليات الوزارة للتخلص من الشخص الذي تم تزويد رجال النجدة ببياناته.

وقال مصدر امني إن بلاغا ورد من فتاة تطلب النجدة للتخلص من شاب حاول توقيفها إلا أنها لم تمتثل لأوامره، فقام بمطاردتها واصطدم بسيارتها عدة مرات وهرب إلى جهة غير معلومة، وعند وصول رجال النجدة إلى موقع البلاغ كانت الفتاة تجهش بالبكاء، وتم تزويد رجال النجدة ببيانات الشخص وجار ضبطه.

من جهة أخرى أحالت دوريات مرور الجهراء شابا خليجيا لمخفر الواحة بعد ان تبين انه بحالة سكر بين.

وذكر مصدر أمني ان الشاب الخليجي قام بركوب سيارة صديقه بعد ان «فصل» وعيه عن الخدمة وقادها برعونة حتى اصطدم بسيارة اخرى، وبحضور الدوريات تبين ان الشاب بحالة غير طبيعية وأحيل الى جهات الاختصاص.

كما تقدم مواطن (مقناص) لمخفر الصليبخات وأبلغ عن سرقة طيره (صقر حر)، والذي كان موجودا داخل ديوانه بالمنزل، حيث قام مجهول بتسور المنزل المؤدي مباشرة للديوانية ولطش الصقر واختفى.

«الاستئناف» تعيد وكيل معهد تم إعفاؤه من الخدمة

مؤمن المصري

ألغت الدائرة الإدارية الثالثة بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار عادل الكندري وعضوية المستشارين محمد عبدالحميد وحسون جعفر وأمانة سر عبدالعزيز صالح حكم محكمة أول درجة القاضي برفض الدعوى المقامة من وكيل أحد المعاهد العليا ضد وزير التربية ووزير التعليم العالي بصفته وقضت بإلغاء القرار المطعون فيه المتضمن إعفاءه من وظيفته مع ما يترتب على ذلك من آثار.

وتخلص واقعات الدعوى فيما قرره وكيل المدعي المحامي عبدالعزيز النويبت أن موكله تم تعيينه وكيلا للمعهد المذكور بتاريخ 2010/3/4 وكان يؤدي عمله على أكمل وجه وبكل أمانة وإخلاص إلى أن تبين له وجود تجاوزات غير منطقية تصدر من عميد المعهد الذي طلب منه، بشكل غير مباشر، مجاراته فيما يصدره من قرارات خاطئة وغير قانونية، كما أن معاملته لأعضاء هيئة التدريس بالمعهد منافية لقواعد اللياقة بما يصدر عنه من إهانات وسب وشتم تعرض المدعي لنصيب منها أمام زملائه، فتقدم المدعي بشكوى سب وقذف ضد العميد بدائرة مخفر السالمية.

المحامي عبدالعزيز النويبت

وبسبب هذه التصرفات التي أدت إلى خلق جو من الاحتقان بالمعهد لا يساعد على سير العمل بالشكل المناسب، اضطر المدعي إلى تقديم استقالة مسببة للعميد بتاريخ 2011/11/13 كما قدم نفس الطلب إلى وزير التعليم العالي سلمه له يدا بيد في نفس التاريخ مرفقا بنسخة من الاستقالة المقدمة للعميد.

وبتاريخ 2011/3/15 فوجئ المدعي بأن قرار إنهاء خدمته لم يكن مبنيا على طلب استقالته وإنما على أسباب كيدية تنطوي على افتراءات، خاصة أن العميد هدده صراحة قبل صدور قرار الإعفاء في اجتماع انفرادي به بمكتبه بالمعهد بأن له القدرة على الإضرار به من خلال تقاريره السنوية السرية التي تودع في ملف خدمته.

وقالت المحكمة في حيثيات حكمها: ولما كانت اللجنة المشكلة من وزير التعليم العالي قد أودعت تقريرها الذي تضمن إظهار أكثر من 19 شكوى مقدمة من أعضاء هيئة التدريس بشأن تصرفات عميد المعهد والتقارير المقدمة من الأخير ضد بعضهم، فقد اكتفت جهة الإدارة بإعفاء عميد المعهد من مهامه لهذا السبب. وأكد تقرير اللجنة توتر العلاقة بين العميد وأعضاء هيئة التدريس بل وبينه وبين طلبة المعهد الذي يفترض فيه كمؤسسة تعليمية وفنية أن يكون على مستوى من التناغم والانسجام بين مكوناته، مما شكل حدثا صار حديث الصحف والرأي العام الكويتي.

تأجيل اقتحام المجلس لانسحاب دفاع البراك

مؤمن المصري

أجلت محكمة الاستئناف امس قضية «اقتحام مجلس الأمة» والمتهم بها 70 مواطنا بينهم 9 نواب سابقين لجلسة 25 المقبل للدفاع عقب انسحاب هيئة الدفاع عن مسلم البراك.

«الاستئناف» تمتنع عن النطق بعقاب «بدون» أدين بتعاطي الهيروين والمورفين

مؤمن المصري

ألغت الدائرة الجزائية السادسة بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار نجيب الملا وعضوية المستشارين صلاح الحوطي ومصطفى مختار وأمانة سر سامي العنزي حكم محكمة أول درجة القاضي بحبس متهم «بدون» 4 سنوات مع الشغل والنفاذ والإبعاد وقضت بالامتناع عن النطق بعقابه على أن يقدم تعهدا كتابيا مصحوبا بكفالة قدرها 200 دينار يلتزم فيه بمراعاة حسن السلوك لمدة سنة.

المحامي سعود سامي السالم

وقد تبين له ان المتهم الأول لا يحمل أي إثبات شخصية، فقام بإنزاله من السيارة وبتفتيشه احترازيا قبل إركابه دورية الشرطة، عثر في جيب الجاكيت الذي يرتديه على أنبوب وملعقة وفلاتر عليها جميعا آثار لمادة الهيروين المخدرة وكذلك علبة سجائر بداخلها مسحوق لمادة الهيروين المخدرة فقام بالقبض على المتهمين وإحالتهما إلى الجهة المختصة. وحضر عن المتهم الأول أمام محكمة الاستئناف المحامي سعود سامي السالم وترافع شفاهة دافعا بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون، كما دفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة من حالات التلبس وانعدام الدليل الكافي.

ودفع السالم ببطلان أخذ العينة من المتهم وما أسفر عن هذا الإجراء من نتيجة كما دفع بعدم معقولية الواقعة واستئثار ضابط الواقعة بالشهادة. وطالب أصليا بإلغاء حكم محكمة أول درجة والقضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه من اتهام، واحتياطيا الامتناع عن النطق بعقابه.

كانت محكمة الجنايات قد قضت بحبس المتهم 4 سنوات مع الشغل والنفاذ وبتغريمه 2000 دينار عما نسب إليه من اتهام وأمرت بإبعاده عن الكويت عقب تنفيذ العقوبة.

مصري باع لمواطن أراضي غير موجودة على الخريطة واختفى

أحمد خميس

تعرض مواطن للنصب والاحتيال من قبل وافد مصري، باع له اراضي غير موجودة على الخريطة ولطش منه مبالغ مالية اقتربت من الـ100 ألف دينار.

وذكر مصدر امني ان المواطن تقدم لمخفر النقرة وابلغ ضابط المخفر بأن الوافد المصري أوهمه بامتلاكه اراضي في جمهورية مصر، وبعد ان تم توقيع عقود البيع لطش المصري مبلغ 100 الف دينار واختفى.

سيلانية سرقت من كفيلها 6300 دينار في الرقة وانحاشت

أحمد خميس

أقدمت خادمة سيلانية في منطقة الرقة على سرقة اموال ومصوغات ذهبية ومجوهرات بعد ان فتحت التجوري.

كان مواطن قد ابلغ المخفر بأنه عندما عاد من العمل وجد التجوري الموجود في غرفته مفتوحا وخاليا من الأموال والذهب والمجوهرات التي كان يملكها.

واتهم الخادمة بسرقة 1300 دينار ومصوغات ذهبية ومجوهرات تقدر قيمتها بـ 5000 دينار.

ومن جهة اخرى، ابلغ وافد فلسطيني مخفر النقرة بقيام مجهولين باقتحام شقته وسرقة 900 دينار بالإضافة الى مجوهرات وذهب بقيمة 2000 دينار وعليه تم تسجيل قضية.